

الماء
تدويره ولو نوحا
ولا يمتص في حيا
ولا ينضم كالماء
مسلم عدل ولو نوحا
ثم جعل يغالب رايه ولو اراق فليس في عليه صدقة ونوحا
ويتم في كذبه فاحوط ومقتدي دعي اولية فوجد ثم بعدا لا الفسوق
او غناء لا يقدر على منعه يخرج البتة وغيره ان قيل
واكل جاز ولا يحضر ان علم من قبل وقال ابو حنيفة رحمه
ابتليت بهذا مرة فصبرت وذا قبل ان يعتدي به ودل
قوله على حرم كل الماهي لان الابتداء بالمحرم يكون اعلم
انه لا يجوز ان علم قبل الحضور ان هناك لم يوافق لا يجوز
الحضور وان لم يعلم قبل الحضور ولكن يحرم بعده فان كان
قادر اعلى المنع يمنع وان لم يكن قادر ان كان الرجل
مقتدي يخرج لئلا يقتدي الناس به وان لم يكن مقتدي
فان قعد واكل جاز لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركه
بسبب بدعة كصلوة الجنائز يحضرها الناجحة قاله
ابو حنيفة رحمه ابتليت بهما مرة فصبرت قالوا قوله ابتليت
يدل على الحرمة ويمكن ان يقال الصبر على الحرام لا قامة السنة
لا يجوز والصبر الذي قال ابو حنيفة رحمه ان يكون جالسا
معرضا عن ذلك اللهم وسكر الله غير مستغلا ولا متلذذ
تدويره يمكن ان يكون جالسا

الضرورة يندفع
بالماء الذي يندفع
بالماء الذي يندفع
بالماء الذي يندفع

فصل ولا يلبس رجلا قميرا الا قدر اربعة اصابع
اي في العرض اراد مقدار العكروبي انهم ليس حية مكعوفة بل حية
المحرب وغيره وعندهما يحل في الحرب ضرورة قلنا الضرورة
لا يندفع بالحمية اوشيم وسداه غيره وينسده ويفترشه هذا
عند ابو حنيفة لما روي انه لم يجر على رقتة من حرمه ولا
يكرهه م ويلبس ما سداه ابريشيم وحمية غيره كحمية الحرب
فقط انما اعتبر في الحياطة حتى لو كانت من الاريشيم
الضرورة وكبره فغيره لا تعداها ولا
ولا يحل وان كانت من غيره يحل اعتبارا لعللة القربة م ولا
يحل بذهب او فضة الا بجامع ومنطقة وحلية سيف منها
ومسار ذهب لتعب فض وحل المرأة كلها ولا يمتنع
بالجم والمحدد والصف م ولكن يجوز ان كان للحاجة من
الفضة والغصن من الحرام حيث ايرك الغصن
غير السلطان والقاضي حيث لكونه زينة والسلطان والقاضي
محتاج الى الختم م ولا يشد سنة بذهب بل فضة م هذا عند ابو
حنيفة رحمه الله م وكره الياس الصبي ذهابا او حراما م
ان شرب الخمر حرام وكذا الشراب باحرام م لا حرفة او حياطة
بالماء الذي يندفع
بالماء الذي يندفع
بالماء الذي يندفع
بالماء الذي يندفع